

## على هامش اجتماعات بالي:

مؤسسات التمويل الدولية والصناديق العربية تتفق على دعم التنمية الشاملة في سيناء

البنك الدولي: مليار دولار لتنمية سيناء لتحقيق تنمية متكاملة ومستدامة في سيناء وانشاء بنية اساسية وخلق فرص عمل

الكويتي للتنمية: مستعدون لتقديم المزيد من الدعم لتنمية سيناء.. و أبو ظبي: سنزور مصر قريبا لدعم المزيد من المشروعات المستقبلية.. والبنك الإسلامي: مستعدون للتعاون مع كافة مؤسسات التمويل الدولية لتقديم الدعم لتنمية سيناء.. و "أوبك": سنعمل وفق اولويات الحكومة المصرية

وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي: مشروع تنمية سيناء يتضمن مشروعات في البنية الاساسية وتطوير وانشاء طرق جديدة وشبكات ربط للمدن وبناء وحدات سكنية واسكان اجتماعي ومشروعات للرعاية الصحية ومدارس ومستشفيات جديدة وشبكات للصرف الصحي ومياه الشرب ودعم للمرأة وتنمية زراعية وصناعية

بنك الاستثمار الأوروبي: نتطلع للاستثمار في سيناء.. والأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية: مهتمون بتنمية

## المناطق الأكثر احتياجاً.. والأسوي للاستثمار فى البنية التحتية: مستعدون للمساهمة فى تنمية سيناء

نظم البنك الدولي، خلال الاجتماعات السنوية فى بالى الاندونيسية، اجتماع دولى عن تنمية سيناء، بحضور الدكتورة سحر نصر، وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي، والدكتور فريد بلحاج، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والسيدة/ سامية مصدق، القائمة بإعمال مدير مكتب البنك الدولي فى مصر، وعدد من شركاء التنمية والصناديق العربية المشاركين فى الاجتماعات السنوية، وذلك بغرض دعم برنامج مصر لتنمية شبه جزيرة سيناء.

وحضر الاجتماع، ممثلين عن البنك الدولي والبنك الأوروبى لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الآسيوى للاستثمار فى البنية الأساسية، والصندوق السعودى للتنمية والبنك الإسلامى للتنمية وصندوق أبو ظبى للتنمية، والسفير عمرو معوض، سفير مصر لدى اندونيسيا، والسفير راجى الاتربى، المدير التنفيذى المناوب لمصر لدى البنك الدولي، والسيدة/ يارا العبد، مستشارة الوزيرة.

وتم خلال الاجتماع، بحث الاتفاق على توفير التمويل اللازم، لخطة إعمار سيناء التى يتم تنفيذها حالياً، فى إطار توجهات السيد الرئيس عبد الفتاح السيسى، لدعم خطط تنمية سيناء، بما يدعم جهود تحفيز الاستثمار، وتحقيق التنمية الشاملة التى تنعكس إيجاباً على حياة المواطنين، وإتاحة فرص العمل لهم.

وعرضت الوزيرة، على الحضور، برنامج السيد الرئيس للتنمية الشاملة فى سيناء، وبرز المشروعات به، مشيرة إلى أن الهدف من تنمية سيناء هو احداث تنمية متكاملة وشاملة فى هذه المنطقة، تساهم فى زيادة النمو الاقتصادى وخلق فرص العمل، مما يؤدى إلى زيادة السكان فى سيناء، وضمان التنمية والنمو المستدام، مع توسيع برامج الحماية الاجتماعية المستهدفة لهذه المجتمعات.

وذكرت الوزيرة، أن هذا الاجتماع للتنسيق مع البنك الدولي والصناديق العربية والشركاء فى التنمية بخصوص دعم مشروع تنمية سيناء، مقدمة شكرها للبنك الدولي لتخصيص مائدة مستديرة عن سيناء خلال الاجتماعات السنوية، وهو ما يؤكد الأهمية والأولوية التى يحظى بها هذا البرنامج التنموى لدى مؤسسات التمويل الدولية.

وأوضحت الوزيرة، أن برنامج تنمية سيناء يتضمن حوالي 26 مشروع أبرزها البنية الأساسية وتطوير وإنشاء طرق جديدة وشبكات ربط للمدن، وبناء وحدات سكنية واسكان اجتماعى، ومشروعات للرعاية الصحية ومدارس ومستشفيات جديدة، وشبكات للصرف الصحى ومياه الشرب، ودعم للمرأة وتنمية زراعية وصناعية.

وذكرت الوزيرة، أن الفترة المقبلة ستشهد تسارع معدلات التنفيذ في كافة المشروعات بسيناء، وكذلك إطلاق حزمة من المشروعات الجديدة التي مثل مرحلة جديدة من مراحل تنمية أرض الفيروز.

وأشارت الوزيرة، إلى أن الإصلاح الاقتصادي التي تنفذه الحكومة حالياً بتوجيهات مباشرة من القيادة السياسية في الدولة دفع لتحسين مؤشرات أداء الاقتصاد، إضافة الى الجهود التي تمت من اجل تحسين مناخ الاستثمار وخلق البيئة المواتية له تشريعياً ومؤسسياً، وذلك من خلال سلسلة الإصلاحات التشريعية والهيكلية التي تم تنفيذها خلال الفترة الماضية، وتنفيذ عدد من المشروعات القومية، والتي أتاحت العديد من الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات، الأمر الذي جعل من مصر وجهة مفضلة لرؤوس الأموال الأجنبية.

ودعت الوزيرة، الشركاء في التنمية والصناديق العربية إلى دعم مشروع تنمية سيناء، وفي هذا الإطار، أكد شركاء التنمية المشاركين في الاجتماع، أهمية توفير كل الدعم اللازم للمشروعات التنموية التي يتم تنفيذها في إطار خطة إعمار شبه جزيرة سيناء، مشيدين بمعدل تنفيذ مشروع تنمية سيناء والذي يجرى تنفيذه حالياً.

وأكد البنك الدولي، حرصه على دعم جهود مصر في تنمية سيناء بعد نجاحها في القضاء على الإرهاب في فترة وجيزة، وهو ما ساهم في القضاء على تنظيمات كانت تهدد استقرار المنطقة، مشيراً إلى حرص البنك على توفير تمويل بقيمة مليار دولار لدعم تنمية سيناء.

وأكد الدكتور فريد بلحاج، نائب رئيس مجموعة البنك الدولي، أن البنك حريص على دعم هذا البرنامج التنموي متعدد الاهداف والقطاعات والذي يضمن تحقيق تنمية متكاملة ومستدامة في سيناء، وانشاء بنية اساسية وخلق فرص عمل، مشيراً إلى أن هذا البرنامج يمثل ربط بين افريقيا واسيا نظراً لوجود سيناء في قارة اسيا.

وذكر أن هذا البرنامج يعد ايضاً استثمار في رأس المال البشري، وهي المبادرة التي اطلقها البنك ويعمل عليها حالياً.

وأكدت الصناديق العربية المشاركة في الاجتماع، حرصها على دعم مشروع تنمية سيناء، بعدما ساهمت بتوفير تمويل له بقيمة 2.5 مليار دولار خلال الفترة الماضية.

وأوضح السيد/ نصف سامي النصف، مساعد المدير الاقليمي للدول العربية بالصندوق الكويتي للتنمية، أن الصندوق يعمل في مصر في تنمية سيناء، وهو مستعد لتقديم المزيد من الدعم لمصر في هذا البرنامج.

وأكد السيد/ أحمد بن محمد الغنام، نائب مدير عام الصندوق السعودي للتنمية، أن الصندوق حريص على دعم مشروع تنمية سيناء، وقد قام بصرف نحو 60 % من التمويل المخصص من الصندوق لدعم تنمية سيناء، داعياً إلى طرح اجتماع سنوي للاستماع إلى قصص النجاح في مشروع تنمية سيناء.

وقال السيد/ عادل الحسنى، ممثل صندوق أبو ظبى، إن الصندوق لديه برنامج لدعم تنمية سيناء فى مصر، مشيرا إلى أن البنك حريص على مزيد من الدعم للمشروع، مشيرا إلى أن وفد من البنك سيزور مصر خلال الفترة المقبلة، لمناقشة مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولى دعم المشروعات المستقبلية فى مصر.

وذكر السيد/ امدو ديالو، مدير الاقتصاد بالبنك الإسلامى للتنمية، أن البنك حريص على دعم مشروع تنمية سيناء وهو مستعد للتعاون مع كافة مؤسسات التمويل الدولية لتقديم الدعم لتنمية سيناء.

وأكد السيد/ فؤاد البسام، من صندوق اوبك للتنمية الدولية، أن الصندوق يدرك أهمية سيناء وأن استقرارها هو استقرار للمنطقة كلها، مشيرا إلى أن الصندوق مستعد للعمل وفق أولويات الحكومة المصرية والتي تعد أولوية بالنسبة لهم، موضحا أن الصندوق مستعد للعمل مع مصر فى مشروعات كبيرة، وايضا فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأكدت السيدة/ كاترين ماتهرونفا، نائب المدير العام فى المفوضية الأوروبية، أن المفوضية لديها اداء تستخدمها الكثير من المؤسسات وهو صندوق التنمية المستدامة لتقاسم المخاطر، موضحا أن المفوضية يمكن أن تساعد فى تنمية سيناء وخاصة فى مجال الطاقة المتجددة.

وذكرت السيدة/ ماريوت سنتونى، من بنك الاستثمار الاوروبى، أن البنك ساهم فى دعم مصر فى مجال البنية الاساسية، مشيرة إلى أن البنك لديه مبادرة تسمى المرونة الاقتصادية، ويتطلع إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفرص الاستثمار فى سيناء.

وأشار بيير هايلىرون، نائب رئيس البنك الاوروبى لإعادة الإعمار والتنمية، إلى أن البنك مهتم بالمناطق المختلفة خاصة المناطق الأكثر احتياجا فى سيناء، ودعم القطاع الخاص فى مصر، موضحا أن البنك مهتم بوصول منتجات سيناء إلى دول حوض البحر المتوسط.

وذكر أن هناك اماكن فى سيناء مهمة وجاذبة للسياحة مثل طابا والتي يمكن أن يساهم البنك فى تطويرها وجذب استثمارات من خلال القطاع الخاص.

وأوضح السيد/ يواكيم فون أمبرغ، نائب رئيس البنك الاسيوى للاستثمار فى البنية التحتية، أن البنك مستعد للمساهمة فى دعم برنامج تنمية سيناء، نظرا لكونها جزء فى قارة اسيا. وذكر السيد/ ديفيد كيند، ممثل عن المملكة المتحدة، أن من المهم وضع استراتيجية شاملة لتنمية سيناء تساهم فيها مؤسسات التمويل الدولية.



